المجلة الصباح
العدد 2812 - السنة العاشرة
الأحد 15 شوال 1438 - الموافق 9 يوليو 2017
Sunday 9 July 2017 - No.2812 - 10th Year

الغانم عزى نظيره المصري باستشهاد عدد من العسكريين

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال السيد أحمد عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف حاجزا أمنيا بمدينة رفح في شبه جزيرة سيناء وأسفر عن استشهاد عدد من العسكريين وإصابة آخرين.

وأدان الغانم في برقيته الهجوم الإرهابي الإجرامي الشنيع،مؤكدا التضامن التام مع الشعب المصري الشقيق والتأييد الكامل لما تتخذه مصر من اجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها.

بالتزامن مع مطالبة نقابية بالتراجع عن القرار الأخير باعتباره غير مدروس

رفض نيابي لقرار إلغاء استثناء المديرين والمراقبين من البصمة

■ الطبطبائي: الإنتاجية ستقل بعد هذا فالموظف سيكون مطالباً بالبصمة وليس الأداء

وليد الطبطبائي

■ طلال الجلال: قرار غير حكيم ويؤثر على سير العمل ونؤيد موقف النقابات الرافض

طلال الجلال

■ حمدان العازمي: الحكومة لو تملك الحجة لما أصدرته في العطلة البرلمانية

حمدان العازمي

■ الحميدي السبيعي: توقيته غير مناسب فمن لم تردعه كل هذه السنوات لن تقومه البصمة

الحميدي السبيعي

■ البسيس : يقلل من إنتاجية 371 ألف موظف بالدولة

عامر البسيس

■ الدوخي لـ«مسؤولي الديوان»: طبقوا البصمة على الوكلاء المساعدين ووكلاء الوزارات

عادل الدوخي

أكد عدد من النواب ان قرار ديوان الخدمة المدنية بشأن إلغاء الاستثناء من البصمة في الجهات الحكومية ، قرار غير مدروس مطالبين بإلغائه.

ورأى النواب في تصريحات متفرقة وتغريدات على حساباتهم بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ان القرار يعد تشكيكا في الموظفين الذين خدموا الدولة لأكثر من 25 عاما ، ويسكون له آثار سلبية على الانتاج في العمل.

النائب د. وليد الطبطبائي قال ان تعميم البصمة على الجميع بدوائر الحكومة هو دليل فشل لان الانتاجية ستقل بعد هذا القرار فالموظف سيكون مطالب بالبصمة وليس الاداء الامثل للعمل.

من جانبه قال النائب حمدان العازمي إن الغاءالاستثناء من البصمة قرار غير مدروس وبعد تشكيكا في من خدم الدولة لاكثر من ٢٥ عاما .

واضاف ان الحكومة لو تملك الحجة لهذا القرار لما اصدرته في العطلة البرلمانية كغيره من القرارات السيئة التي طالما تصدرها في وقت العطلة البرلمانية خشية من رد الفعل النيابي .

بدوره استغرب النائب طلال الجلال القرار الصادر بعجالة من قبل ديوان الخدمة المدنية والخاص بإلغاء استثناء البصمة عن المدراء والمراقبين ومن امضوا ٢٥ سنة بالخدمة، مطالبا بالغائه.

وايد الجلال موقف النقابات الرافض لقرار ديوان الخدمة، مؤكدا انه قرار غير حكيم وغير مدروس ويؤثر على سير العمل ويثير العديد من التساؤلات، وكان يفترض ان يبحث الديوان عن قرارات لتكريم هؤلاء الذين عملوا بكل جهد واخلاص خلال ٢٥ عاما، بدلا من صدور مثل هذا القرار الذي يوحي بانهم لا يداومون على الاطلاق ويعد خطوة لتطفيش القيادات.

واضاف الجلال: صحيح نحن مع ان يلتزم الموظف باوقات دوامه موظفا كان او مديرا، لكن ان يصدر قرار بهذه الطريقة المتعجلة، والذي ساوى بين الملتزم في عمله وبين من استهدفهم القرار فهو امر مرفوض جملة وتفصيلا.

وتساءل الجلال اين كان ديوان الخدمة المدنية من هذا الموضوع من قبل؟ ولماذا استيقظ فجأة واصدر هذا القرار؟ وهل البصمة هي من تلزمهم بالحضور؟ مستدركا بالقول «يستطيع من يشمله القرار ان يبصم ويغادر عمله وبذلك لم يحقق القرار الهدف الذي صدر من اجله».

وشدد الجلال على ان قرار الخدمة المدنية غير المدروس لا يعطي انطباعا بان الجهات الحكومية تقدر لهولاء المسؤولين دورهم بالعمل طوال هذه السنوات، مطالبا بالغاء القرار، خاصة وانه من الواضح انه اتخذ دون دراسة متانية.

بدوره رفض النائب الحميدي السبيعي قرار الخدمة المدنية، مؤكدا ان توقيته غير مناسب، خصوصا للمديرين بعد كل هذه الخدمة في العمل تعيد لهم العمل بالبصمة، فمن لم تردعه كل هذه السنوات للالتزام بالعمل فلن تقيمه عن طريق البصمة، اذ يمكنه ان يبصم ويغادر عمله ولن تحكمه البصمة عن اداء عمله.

واكد أن هذا القرار غير مقبول، ويجب التراجع عنه او إرجائه لمزيد من الدراسة، كونه قرارا غير صائب.

على صعيد متصل وصف رئيس نقابة مساعدي المهندسين والفنيين الكويتية عادل الدوخي قرار ديوان الخدمة المدنية بإلزام موظفي الحكومة بالبصمة بالأكثر «فظما» في تاريخ الكويت.

■ القرار لن يمر مرور الكرام وستكون لنا وقفة قانونية لوقف هذا التعديل المجحف

وقال في تصريح صحافي «بدلا من ان يتفرغ ديوان الخدمة لمناقشة اعطاء الحقوق لمستحقيها من بدلات واستيازات مالية لموظفي قام بفرض عقوبة على كل من تفاني في خدمة الوطن ممن امضوا 25عاما في الخدمة سواء كانوا من ذوي الوظائف الاشرافية بدءً من رؤساء الأقسام مرورا بالمراقبين وانتهاءً بالمدراء او الموظفين بشتى قطاعات الدولة.

واضاف «التخبط والمزاجية تتحكم في قرارات مسؤولي الديوان فليس من الحكمة الخروج بقرار بين عشية وضحها دون دراسة تبعياته ونتائجهجيث جاء هذا القرار مدمرا لكل من اجتهد وتسلسل في الوظائف الاشرافية سعيا للترقية والتميز إلا ان قرار الديوان ساوى المجتهد بالمقص».

وتابع» لن يمر هذا القرار مرور الكرام وستكون لنا وقفة قانونية لوقف هذا التعديل المجحف في قانون الخدمة المدنية».

وأردف الدوخي قائلا» العدل ان يكون للمجتهد في عمله مميزات عن بقية الموظفين وليس تدمير اجتهاده بقرار غير مدروس فضلا على ان القرار لم يراع طبيعة وظروف بعض المهنة في القطاعات الحكومية».

وتساءل الدوخي «يجب ان يكون الديوان عادلا في قراراته فلماذا لا تطبق البصمة ايضا على الوكلاء المساعدين ووكلاء الوزارات فلا فرق بيننا وبينهم فلكنا أبناء الكويت».

وختم الدوخي تصريحه مؤكداعلى ضرورة وقف هذا القرار الذي يهدم ويحطم طموح الموظفين.

كما إنتقد رئيس إتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي عامر البسيس قرار الخدمة المدنية الخاص بالغاء كل حالات الاعفاء من البصمة كاثبات للحضور والانصراف في الجهات الحكومية وتنفيذه في الاول من اكتوبر المقبل مؤكدا ان القرار سوف يضيق بل ويقلل من انتاجية الموظفين في الدولة والذين فاقت اعدادهم ال 371 الف موظف يعملون في 30 جهة حكومية وفقا لاخر الارقام والاحصاءات الرسمية فهو قرار «خاطئ وغير مدروس» كونه صدر دون التشاور فيما الخدمة المدنية والمؤسسات النقابية التي تمثل الموظفين في الدولة وفقا للدستور والقانون ما أحدث موجة من الاحتجاجات العارمة في صفوف النقابيين والتلويح بتحركات نقابية للحيلولة دون تطبيق القرار قبل أكتوبر المقبل.

وقال البسيس في تصريح صحافي قائد كان القرار صادم وغير متوقع من ديوان الخدمة المدنية تلك المؤسسة الوطنية التي أناط بها الدستور والقانون تشريع القوانين والقرارت التي تصب في مصلحة الموظف وتنظم العمل وتوفر المناخ الملائم له لبذل المزيد من الجهد والعطاء لدعم مسيرة التنمية في كافة القطاعات إلا ان القرار الاخير يتنافى تماما مع الدور الذي رسمه المشرع للديوان خاصة وختم البسيس بدلا من ان يبحث بعض المسئولين في الديوان عن ما «ينغص» على الموظف عليهم ان يبحثوا عن اليات جديدة من شانها تحديث وتطوير أداء الموظف وتحفيزه على الابداع والخلق في مرحلة ما أحوجنا فيها خلق الاجواء المناسبة والفساح المجال أمام سفينة التنمية لتصل الى بر الامان.

أكد أن مشروع القانون معروض بالقنوات التشريعية لإقراره

الحشاش لـ الصباح: تغليظ العقوبات المقررة على استعمال الهاتف باليد أثناء القيادة

■ الحملات تتواصل على مدار الساعة لضبط المخالفين والحد من الحوادث المرورية بهدف الحفاظ على الأرواح

العميد عادل الحشاش

■ استخدام الهاتف أثناء القيادة من القضايا التي توليها الأجهزة المعنية خاصة الإدارة العامة للمرور أهمية

■ القضية تحت المجهر الأمني وذلك لما ينجم عنها من حوادث وخسائر فادحة

أكد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني العميد عادل الحشاش أن الإدارة العامة للمرور قامت بإعداد مشروع قانون بتعديلات على الباب الخامس في شأن المرور وتعديلاته والخاص بالعقوبات المقررة على المخالفات المرورية، بهدف تغليظ العقوبات المقررة على استعمال الهاتف النقال باليد اثناء القيادة.

وأوضح الحشاش في رده الموجه لـ «الصباح» حول مخاطر استخدام الهاتف الجوال اثناء القيادة، أن مشروع القانون معروض حاليا على القنوات التشريعية لإقراره.

وأكد الحشاش أن إدارة المرور لا تدخر جهدا في سبيل نشر التوعية المرورية،مع التركيز بصفة خاصة على اخطار استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة، وذلك عبر وسائل الاعلام «المسموعة –المقروءة – المرئية».

وفيما يلي نص الرد»نتوجه إليكم بخالص التحية وعميق التقدير لدورعم الإعلامي المميز وإسهامكم التنويري في خدمة قضايا الأمن والمجتمع وعلى تواصلكم الدائم معنا من أجل تحقيق الصالح العام.

بالإشارة إلى ما نشرفي صحيفتكم بالعدد رقم «2804» بتاريخ 2017/6/29 تحت عنوان «بطحة»

نود الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني بوزارة الداخلية الافادة بان الحملات المرورية والأمنية والتوعوية تتواصل على مدار الساعة لضبط المخالفين والحد من الحوادث المرورية بهدف الحفاظ على أرواح وحياة قائدي السيارات ومرافقيهم وجميع مستخدمي الطريق.

وتشير الإدارة إلى أن استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة من القضايا التي توليها الأجهزة المعنية وخاصة الادارة العامة للمرور، أهمية كبيرة في إطار الجهود المكلفة للحفاظ على أرواح الأبرياء وإقرار القانون، وذلك لما ينجم عنها من حوادث وخسائر فادحة.

وقد افادت الإدارة العامة للمرور بانها قامت بإعداد مشروع قانون بتعديلات على الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم «67» لسنة 1976 في شأن المرور وتعديلاته والخاص بالعقوبات المقررة على المخالفات المرورية، بهدف تغليظ العقوبات المقررة على استعمال الهاتف النقال باليد اثناء القيادة. وجاري عرض مشروع القانون على القنوات التشريعية لإقراره.

وتؤكد الإدارة العامة للمرور انها لا تدخر جهدا في سبيل نشر التوعية المرورية،مع التركيز بصفة خاصة على اخطار استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة، وذلك عبر وسائل الاعلام «المسموعة –المقروءة – المرئية»، وايضا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، بالإضافة إلى اللافتات التحذيرية على الشاشات المرورية المنتشرة على الطرق الرئيسية في أنحاء البلاد.

أكد أنه لن يتردد في كشف المزورين»

وزير التربية ينفي صحة إرجاء البت في ملف «الشهادات المزورة»

■ لم أتعرض لأي ضغوط سياسية أو نيابية لإغلاق التحقيق في هذا الموضوع أو حفظه

محمد الفارس

■ الملف «حساس» وله علاقة بالسمعة الأكاديمية سواء للأكاديميين أو المؤسسات

نفى وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس صحة ما تداولته بعض وسائل الاعلام بشأن ارجاء البت في ملف الشهادات الاكاديمية المزورة.

وقال الفارس في تصريحات له انه لم يتعرض لاي ضغوط سياسية او نيابية لاغلاق التحقيق في هذا الملف او حفظه مؤكدا انه لن يسمح بأن تمارس عليه اي ضغوط في هذا الصدد.

واضاف ان هذا الملف «حساس» وله علاقة بالسمعة الاكاديمية سواء للاكاديميين او مؤسساتنا الاكاديمية مؤكدا انه «لن نتردد في كشف المزورين».